

**أثر أسس القياس المحاسبي لمعاملات الوقف على ترشيد
القرارات فى المؤسسات الوقفية بدولة الكويت
(دراسة ميدانية)**

دكتور

محمد إبراهيم سرور

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة طنطا

أستاذ دكتور

شوقى السيد فوده

أستاذ المحاسبة الخاصة

كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ

الباحث

طلال نصر بن بحق

ملخص الدراسة :

تستهدف الدراسة بيان أثر أسس القياس المحاسبي على ترشيد القرارات في المؤسسات الوقفية بدولة الكويت ، استخدم الباحثون قائمة الإستقصاء كأداة لجمع البيانات من عينة الدراسة ، والتي بلغت (١٧٠) مفردة من العاملين في المؤسسات الوقفية بدولة الكويت (الأمانة العامة للأوقاف ، ووزارة الأوقاف) ، في حين بلغت القوائم الصحيحة (١٢٣) بنسبة تقدر بحوالي (٧٢.٤%) ، وتم الإعتماد على العينة العشوائية الطبقية في جمع بيانات الدراسة وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها : اتجاهات المستقصى منهم العاملين بالمؤسسات الوقفية في دولة الكويت نحو أسس القياس المحاسبي حظيت بأهمية نسبية متوسطة بشكل عام حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للمقياس (٣.٦٧) ، كما وحصلت اتجاهات المستقصى منهم نحو مقياس ترشيد القرارات على أهمية نسبية مرتفعة ، حيث تراوح المتوسط الحسابي (٣.٧٠) . كما وأظهرت نتائج الدراسة بأنه لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصى منهم بشكل عام تبعاً للأداء الكلي بين أسس القياس المحاسبي وترشيد القرارات وفقاً لخصائصهم الديموغرافية ، ووجود ارتباط معنوي إيجابي بين ترشيد القرارات وأسس القياس المحاسبي لمعاملات الوقف ، وقدمت الدراسة لهذه المؤسسات العديد من التوصيات التي تساهم في ترشيد القرارات ، كما قدمت بعض التوصيات بالدراسات المستقبلية .

Summary:

The study mainly aimed at analyzing and discussing the basics of accounting measurement of Waqf transactions and their impact on the rationalization of decisions in Waqf, Researchers used the survey as a tool for data collection from the study sample, which reached to 170 of employees in waqf institutions, was applied and the valid questionnaires are 123 (72.4% of sample size), The study ended up with a set of findings, the most important of which are: the trends of the surveyed employees of the Waqf institutions in the State of Kuwait towards the basics of accounting measurement have been of moderate relative importance in general, with a total arithmetic mean of (3.67), the trends of the respondents towards rationalization of decisions were of high relative importance, with an arithmetic mean of about (3.70), there are no significant statistical differences between the opinions of the respondents in general in terms of the overall performance between the basics of accounting measurement and rationalization of decisions according to their demographic characteristics, there is a positive correlation between the variable dependent of rationalization of decisions, and the dimensions of the independent variable, i.e. the basics of accounting measurement of Waqf transactions. Discussion the study provided these institutions with many recommendations that contribute to rationalization of decisions. Suggestions and future researchers are mentioned.

مقدمة:

تعتبر المؤسسات الوقفية إحدى أهم المؤسسات المالية التي تقوم بدور متميز في مجال العمل الخيري التطوعي ، فهي مؤسسات مالية مستدامة ، تتبع استدامتها من تجديد مواردها بانتظام ، فقد استطاع الوقف بمؤسساته من خلال المشاريع التنموية ذات الأبعاد الاجتماعية ، والإقتصادية ، والصحية ، والسياسية ، والثقافية ، والبيئية تلبية احتياجات أفراد المجتمع بفعالية ، إلى جانب مساهمته في الناتج القومي الوطني ومحاربة البطالة ، ومكافحة الفقر؛ فالوقف يمثل بمنافعه وخدماته وإيراداته وعوائده قطاعاً اقتصادياً مستداماً لمصلحة الأجيال القادمة (تهامي ، ٢٠١٢ ، ص ٢٦) . فيتحقق فيه معنى الإحسان والبر ، لأنه بر بالأجيال القادمة وزيادة في رفاهيتهم ، أو تخفيفاً من معاناتهم (الزرقاء ، ١٩٩٨ ، ص ١٥) .

وأكد كل من (أبو غدة وشحاته ، ٢٠١٤ ، ص ٣٣) على أن المؤسسات الوقفية تجمع بين خصائص المؤسسات غير الهادفة للربح من حيث مقاصدها وغاياتها الأساسية، وبين خصائص المؤسسات الاقتصادية الهادفة للربح من حيث دورها في المحافظة على الأموال وتنميتها بما يحقق عوائد للموقوف عليهم .

في حين يرى (العززي ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٠٦) أن الأسس والنظم المحاسبية والمالية المستخدمة في المؤسسات الوقفية تختلف عن تلك السائدة في المؤسسات الاقتصادية الهادفة للربح ، فالفكر المحاسبي السائد في المؤسسات الاقتصادية يقوم على مجموعة من الأسس التي تتعلق بالإثبات والقياس والإفصاح والعرض والتي تركز على رأس المال وتحقيق الأرباح بالدرجة الأولى، في حين يهدف الفكر المحاسبي السائد في المؤسسات الوقفية إلى تقديم الخدمات والمنافع بدون مقابل أو بمقابل رمزي، وبذلك يتم التركيز على مشاريع الوقف بهدف تحقيق العائد بقصد المساعدة على تحقيق المقاصد الوقفية .

من هذا المنطلق أكد (الرحاطة ، ٢٠٠٧ ، ص ١٥٨) على أن للمؤسسات الوقفية جوانب اقتصادية ومالية، فهي تدير أموال مجموعة مختلفة من الممتلكات الوقفية ، منها ما يدر عائداً، ومنها ما يعطي منفعة، ومنها النقدي وغير النقدي ، وبطبيعة الحال تحتاج هذه المؤسسات إلى منهج محاسبي ومبادئ وأسس محاسبية يتم في ضوئها اتخاذ قرارات رشيدة وسليمة للمحافظة على الأموال الموقوفة من الهلاك والضياع والابتزاز والإسراف والتبذير وسوء الاستخدام ، وبما يضمن تنمية أنشطتها بالأساليب المشروعة، وبما يحقق الإفصاح عن مركزها المالي ، واستمرار عوائدها ، وقياس وتقويم دورها في أداء المنافع وتوزيعها على مستحقيها برشد وهذا كله في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية ، ومقاصد الواقف الواردة في حجة الوقف . وهذا ما أكدت عليه (لايقة ، ٢٠٠٧ ، ص ٥) في أن دور الأسس والمعايير المحاسبية بمختلف فروعها تتعاضد، لكونها أدوات للإفصاح عن التقارير والقوائم المالية من جهة ، وأدوات لقياس وتوصيل المعلومات المحاسبية ذات المنفعة النسبية لمستخدميها لاستخدامها في اتخاذ القرارات الرشيدة والصائبة من جهة ثانية .

ورغم اختلاف الأسس والمعايير المحاسبية المستخدمة في المؤسسات الوقفية عن تلك السائدة في المؤسسات الاقتصادية الهادفة للربح، إلا أنه ليس هناك من حرج من الاستعانة ببعض الأسس المحاسبية المتعارف عليها في الفكر المحاسبي السائد ما دامت لا تتعارض مع أهداف الوقف ، وما دامت تسهم في توفير المعلومات اللازمة لترشيد القرارات المتعلقة بتعظيم الأرباح والعوائد والمنافع، وصرفها وفقاً لمقاصد الواقف الواردة في حجة الوقف (الأسرج ، ٢٠١٢ ، ص ١٠) .

فتحقيق أعلى مستوى من الأرباح والعوائد والمنافع ، وصرف ريعها وفقاً لشروط الواقفين، وتحت رقابة حكومية وضبط محاسبي، هما واجبان أساسيان لاكتساب ثقة الواقفون (المتبرعون) ، والموقوف عليهم (المستفيدون) بالمؤسسات الوقفية وهيئتها الإدارية؛ لذا لا بد من

وجود أسس محاسبية لمعاملات الوقف تتلاءم مع خصوصيتها للارتقاء بأداء معاملاتها وأنشطتها ، ولتحقيق أهدافها التي أنشئت من أجلها في جو من الإفصاح والشفافية والمسؤولية تجاه أصحاب المصلحة (الواقف، والموقوف عليهم، والجمعيات الخيرية، والجهات الرقابية، ومجلس الإدارة) ، ولتوفر منظومة من المعلومات والبيانات المالية وغير المالية التي تساعد على ترشيد القرارات بما يضمن المحافظة على أموال الوقف (محمد ، ٢٠١٦ ، ص١٥٤) .
وأشار (بكر ، ٢٠١٦ ، ص١٦) أن فكرة المعايير المحاسبية لمعاملات الوقف تدور حول بيان أسس القياس المحاسبي لمعاملات الوقف في ضوء الأحكام الفقهية المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية ، والفتاوي والقرارات الصادرة من مجامع وهيئات ومراكز الفقه الإسلامي . وهي كما ذكرها (شحاته ، ٢٠٠١ ، ص ص١٥-١٧) و(أبو غدة وشحاته ، ٢٠١٤ ، ص ص١٥١-١٥٣) تتضمن : ترجمة المعاملات في صورة نقدية أو عينية لبيان الحقوق، ونتائج الأعمال، والمركز المالي للوقف، وذلك من خلال قياس الإيرادات والموارد على أساس القيمة المحصلة بها فعلاً ، وقياس النفقات والمصروفات أي المبالغ المدفوعة لتمويل الأنشطة المختلفة ، وقياس الموجودات الثابتة التي تقتنيها المؤسسة لتساعدها على أداء أنشطتها المختلفة، وليس بغرض التجارة، مثل: العقارات، والآلات، والمعدات، والأثاث، والسيارات، وما في حكمها .

وأكد (محمود ودباش ، ٢٠١٧ ، ص١٢٤) أن جميع مؤسسات العالم أياً كان غرضها ، ووفقاً للمعايير المحاسبية تعمل على تسجيل جميع المعاملات في سجلاتها، وترجمتها في صورة نقدية أو عينية لبيان مركزها المالي لأن هذا الأمر من شأنه وبلا شك أن يسهل على متخذي القرارات وأصحاب المصلحة من ترشيد القرارات واختيار المناسب منها وبالتالي تعظيم عوائدها ومنافعها ، وضمان ديمومتها واستدامتها وعدم اضمحلالها .

لم تكن المؤسسات الوقفية في دولة الكويت بمعزلٍ عن تلك المؤسسات ، بل أن الكويت تعد من بين دول الخليج التي برز فيها العمل الوقفي المنظم والمؤسس ، فقد نشأ الوقف مع نشأة دولة الكويت منذ القدم، وعد الوقف أحد مظاهر الهوية الإسلامية للمجتمع الكويتي، فكانت الكويت النموذج العربي الأول في مجال الأوقاف وإدارة واستثمار أموال الوقف (العمر ، ٢٠٠٣ ، ص١٦) .

ومن الحقائق الثابتة نجد أن الوقف بالكويت مر في مراحل متعددة وتطور حتى وصل إلى ما هو عليه الآن، حيث نشط القطاع الوقفي وتبلور من خلال الأمانة العامة للأوقاف التي صدر مرسوم أميري بإنشائها منذ عام ١٩٩٣م كهيئة ومؤسسة وفاقية حكومية مستقلة تمثل الكويت في الإشراف على إنجاز مشاريع الدولة في مجال الوقف (المطوع ، ٢٠٠١ ، ص٣٥) ؛ وذلك من خلال توليها لشؤون الوقف، وإدارة الممتلكات والمشاريع والصناديق والمصاريف الوقفية، وتنمية استثمار الموارد والعقارات الوقفية، وأداء عملها بالتكامل بين إداراتها الإحدى وعشرين ، وإنفاق ريعها وفق الأطر الشرعية والقانونية مع احترام شروط الواقفين ومقاصد الوقف ، فضلاً عن دورها في إعداد دليل القواعد المحاسبية الوقفية للخروج بتنظيم وأسس ومعايير محاسبية لأصول ومعاملات الوقف ، من أجل ضمان ترشيد القرارات ، ومتابعة تنفيذها (الخرافي ، ٢٠١٣ ، ص٢٠) .

أن مشروع النهوض بالوقف في الكويت لفت أنظار عديد من الجهات المسؤولة عن الأوقاف في كثير من الدول العربية والإسلامية منذ القدم، فقد كان للكويت تجربة مميزة ورائدة في الوقف على المستوى الدولي وما يؤكد ذلك أن الكويت تعد الدولة المنسقة لجهود الدول الإسلامية في مجال الوقف ، وذلك وفقاً لتكليفها بهذا الدور في المؤتمر السادس لوزراء أوقاف الدول الإسلامية الذي انعقد بالعاصمة الإندونيسية وموجب قرار منظمة التعاون الإسلامي بجاكرتا في أكتوبر عام ١٩٩٣م (مهدي ، ٢٠١٥ ، ص ص١٠٦-١٠٨) .

ذلك فإن الحديث عن الوقف والمؤسسات الوقفية في العالم الإسلامي يقتضي الحديث أولاً عن دور الكويت الرائد في الوقف، خاصة وقد وصلت مشاريع الدولة المنسقة للوقف إلى ستة عشر مشروعاً وقيماً يتمثل الهدف العام منها في دعم الفكرة الوقفية ونشرها فإندتها على كافة الدول الإسلامية ، فضلاً عن احترام القضاء الكويتي للمؤسسة الوقفية عبر تشريع قوانين تحفظ للوقف مكانته من جهة، والإبداع الكويتي في تعدد المصارف الوقفية والتي تستوعب كافة الاحتياجات المجتمعية المهمة من جهة أخرى، وهو ما سيكون له بالغ الأثر في مستقبل الوقف في الكويت وبلدان العالم الإسلامي (الخرافي ، ٢٠١٨) .

في ضوء ما سبق يتضح أن تنامي دور مؤسسات الوقف في الكويت ، وتزايد نشاطاتها ومشاريعها ، وزيادة الإقبال من المجتمع المدني على الوقف بما تجود به أنفسهم من أموال، جعل من القياس المحاسبي حاجة ملحة تسند إدارة المؤسسات الوقفية لتحسين أدائها وتحقيق الأهداف المنوطة بها (الهجري ، ٢٠١٥ ، ص ص ١٥-١٦) .

كما أن تطوير الاستثمار الوقفي في دولة الكويت يتطلب أن تراعي الأمانة العامة للأوقاف – في سعيها وراء المحافظة على الأصول الوقفية وتنوع استثماراتها- متطلبات تحقيق التوازن بين محاسبة معاملات الوقف من جهة ، وترشيد القرارات المتعلقة بالسياسات والمشاريع الاستثمارية الوقفية ومتابعة تنفيذها من جهة أخرى (الخيرى ، ٢٠٠٧ ، ص ١٦)، وما يؤكد ذلك أن الأمانة العامة للأوقاف في دولة الكويت تخضع لرقابة ديوان المحاسبة فضلاً عن مكتب للرقابة والتدقيق الداخلي (العمر والمعوذ ، ٢٠١٤ ، ص ٨٠) . فغالباً يتم التحكم في صناديق ومشاريع الوقف (الموقوف) وفق ضوابط شرعية وقانونية، وأسس محاسبية تراعي القياس الكمي والنقدي للأحداث المالية بما يسهم في ترشيد القرارات من قبل كافة الأطراف التي لها علاقة بالقطاع الوقفي (الأسرج ، ٢٠١٢ ، ص ٣٠) .

وتأسيساً على ما سبق فإن هذه الدراسة تأتي لبيان أثر الأسس المحاسبية لمعاملات الوقف والمتمثلة بالقياس المحاسبي على ترشيد القرارات في المؤسسات الوقفية بدولة الكويت.

مفاهيم الدراسة :

الوقف :

قدم (أبو زهرة ، ١٩٧١ ، ص ٥) تعريف جامع للوقف بأنه : " منع التصرف في رقية العين، التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها ، وجعل المنفعة لجهة من جهات الخير ابتداء أو انتهاء " . ويعرفه (الريسوني ، ٢٠١٤ ، ص ١٣) بأنه : مصطلح فقهي إسلامي يعبر عن نوع خاص من التصدق والتبرع بأشياء يستفاد من نفعها وغلتها وفائدتها تتم من خلال بقاء الشيء نفسه واستمراره مدة من الزمن –تطول أو تقصر وذلك على سبيل الخير والإحسان . ومن الناحية القانونية في القانون الكويتي عرف بأنه : استثمار الأصل والتصدق من ريعه على مصرف مباح أو في أوجه الخير والبر (شحاته ، ٢٠٠٤ ، ص ١٥٧) .

القياس المحاسبي :

يعرف بأنه : " ذلك القياس الكمي والنقدي للأحداث المالية الناشئة عن ممارسة المؤسسة لنشاطها الاقتصادي ويتم ذلك من خلال تجميع وتبويب وتحليل والتسجيل لهذه العملات الاقتصادية حتى يتم إعداد الحسابات الختامية للنشاط في نهاية الفترة المالية " (سالم ، ٢٠٠٨ ، ص ٧٤) .

أسس القياس المحاسبي لمعاملات الوقف :

وهي العملية التي يتم في ضوئها ترجمة المعاملات المحاسبية في صورة نقدية أو عينية لبيان الحقوق، ونتائج أعمال الوقف، والمركز المالي لمؤسسة الوقف مراعية بذلك القياس المحاسبي لموارد الوقف، وإيرادات الوقف، ونفقات الوقف، ومصارف الوقف ، والموجودات الثابتة التي تفتنيها مؤسسة الوقف (أبو غدة وشحاته ، ٢٠١٤ ، ص ١٥١) .

ترشيد القرارات :

وتعرف بأنها : ذلك السلوك الذي يستلزم جمع للآراء والحقائق والمعايير الأساسية في ضوء المستجدات الحاصلة في المؤسسة بعد تحديد الأهداف ومن ثم تدعيمها بمنهجية علمية تسهم في مضاعفة قيمة النتائج المتوخاة من القرارات المنوي اتخاذها وبالتالي تعظيم إنجاز الأهداف التي تحيط بالقرار (Hellriegel & Slocum, 2011, p.335).

المؤسسات الوقفية :

وتعرف بأنها : منظمة لا تهدف إلى الربح بل تهدف إلى البقاء والاستمرار والنمو ، حيث تقوم بإدارة واستثمار الأموال الموقوفة في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وحسب ما ورد بحجة الواقف من مقاصد بهدف تحقيق عوائد وإيرادات تساعد في تقديم خدمات ومنافع عامة إلى المجتمع والفئات المحتاجة (الهاجري ، ٢٠١٥ ، ص ٦٧) .

الدراسات السابقة :

يعرض هذا الجزء الدراسات السابقة التي أتيح للباحثين الإطلاع عليها والمتعلقة بمتغيرات الدراسة (أسس القياس المحاسبي وترشيد القرارات) والتي تساعد في تحديد مشكلة الدراسة من الناحية النظرية (الفجوة البحثية) وصياغة فروض الدراسة وتفسير مفاهيم الدراسة ويمكن تقسيم الدراسات السابقة إلى ما يلي :

(١) دراسات تناولت أسس القياس المحاسبي :

أجرى (Millo, Barman, & Hall, 2016) دراسة هدفت إلى بيان دور القياس المحاسبي في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات التي تعكس أولويات أصحاب المصلحة، وتحديد العلاقة بين المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرارات الإدارية، وتوضيح دور القياس المحاسبي وأدواته في ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية، كما تناولت الدراسة بالشرح والتحليل أسس القياس المحاسبي والتي تم إرسائها من خلال المعايير المحاسبية الصادرة من الجهات المهنية الدولية. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي المتمثل بالاستقراء الوصفي لأهمية القياس المحاسبي، ونظم المحاسبة والإبلاغ؛ وأثر ذلك على كيفية تصور أصحاب المصلحة للمنظمة وأنشطتها، وذلك في ضوء الأزمة المالية العالمية، وما طرأ من تعديلات وتطويرات على المعايير المتعلقة بالأدوات المالية والشؤون الإدارية. أظهرت الدراسة مجموعة من النتائج، أهمها: أن نظام المعلومات المحاسبية له دور واضح في اتخاذ القرارات الإدارية ، وقدرة أصحاب المصالح عبر أدوات القياس المحاسبي على اتخاذ القرارات برشد بسبب مراعاتها لأسس الثقة والملائمة، وكما أظهرت الدراسة أن أدوات القياس المحاسبي المستخدمة توفر معايير ومؤشرات رقابية بشكل كافٍ تساعد الإدارة في اكتشاف الانحرافات ، ونقاط الضعف في أساليبها الإدارية، والتي تلعب أيجاباً في خلق قيمة للمنظمة .

كما هدفت دراسة (إسماعيل وصلاح ، ٢٠١٦) إلى التعرف على مفهوم القيمة العادلة وكيفية قياسها وعلاقتها بملائمة المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات الإستثمارية، والتعرف على أثر تطبيق القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة على ملائمة المعلومات المحاسبية وعلى ترشيد القرارات الإستثمارية، والتعرف على علاقة المعلومات المحاسبية الملائمة بترشيد القرارات الإستثمارية . اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال إعداد استبانة وزعت بأسلوب العينة العشوائية البسيطة على عينة تكونت من (٦٠) مفردة ممثلة من مستثمرين ووسطاء ماليين ووكلاء في سوق الخرطوم للأوراق المالية. أظهرت الدراسة مجموعة من النتائج، أهمها: القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة يؤدي إلى توفير المعلومات المحاسبية ملائمة في الوقت المناسب، والمعلومات المحاسبية الملائمة التي توفرها القيمة العادلة تساعد المستثمر في تقدير التدفقات النقدية لقراره الاستثماري، والمعلومات المحاسبية الملائمة تمكن المستثمر من تقييم جدوى القرار الاستثماري من خلال حساب العائد الخاص به، والقياس

المحاسبي يجعل المعلومات المحاسبية أكثر ملائمة لذا فهي تسهم في ترشيد القرارات الإستثمارية، وتحسن توزيعها بين مجالات الإستثمار، وبالتالي تعظيم الفوائد وتدني المخاطر.

كما وهدفت دراسة (خضر ، ٢٠١٥) إلى التعرف على أسس القياس المحاسبي في المشروعات الاقتصادية وتطبيقها في المحاسبة على الأوقاف، ودورها في المحافظة على أصولها وتعظيم مكوئها المالي بمراعاتها التامة لأحكام الشريعة الإسلامية الخاصة بالأوقاف. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التاريخي لمشروعات الوقف في كلِّ من الجزائر ومدى استفادتها من تجربة الوقف في الكويت. وأظهرت الدراسة مجموعة من النتائج، أهمها: أن إدارات الأوقاف الذرية والمحاسبين ومكاتب المراجعة القانونية في الكويت والجزائر تستخدم النظم المحاسبية، وتراعى أسس القياس المحاسبي في مشاريعها الوقفية، وأن أسس القياس المحاسبي المطبقة بمنشآت الأعمال التجارية تصلح للتطبيق بالوقف الذري .

كما وهدفت دراسة (أحمد ، ٢٠١١) إلى بيان دور كلِّ من القياس والإفصاح المحاسبي عن الأدوات المالية في ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية وذلك في ضوء الأزمة المالية العالمية والتغيرات الاقتصادية والعالمية الحديثة وما طرأ من تعديلات وتطورات على المعايير المتعلقة بالأدوات المالية. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي المتمثل بالاستقراء الوصفي والشرح والتحليل لقواعد القياس والإفصاح المحاسبي عن الأدوات المالية والتي تم إرسالها من خلال المعايير المحاسبية الصادرة من الجهات المهنية الدولية، وقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية ما يلي: إن استخدام نموذج القياس المقترح وفقاً للمعيار الدولي IFRS No.9 القائم على قياس أغلب الأدوات المالية بالقيمة العادلة مع القياس بالتكلفة المستهلكة يؤدي إلى ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية ، وأن طرق الإفصاح عن الأدوات المالية لا تفي باحتياجات مستخدمي القوائم المالية في عملية إتخاذ القرارات .

هدفت دراسة (أدم ، ٢٠٠٩) إلى معرفة أثر انعكاسات وتعدد نماذج القياس المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية وقرارات الإستثمار في الأوراق المالية . اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي في عرض الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة ، والمنهج الاستنباطي في تحديد التصور المنطقي لفرضيات الدراسة والتعرف على أنماط المشاكل المرتبطة بها وتصور كيفية معالجة هذه المشاكل، والمنهج الاستقرائي المعتمد على المصادر الميدانية وذلك من خلال إستبيان وزعت على عينة مكونة من (١٢٠) مفردة ممثلة من فئات متخذي القرارات في (٦٠) شركة مدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية. أظهرت الدراسة مجموعة من النتائج، أهمها: تتأثر جودة المعلومات المحاسبية بأثار التعدد في نماذج القياس المحاسبي، وعدم تجانس المعلومات المحاسبية الناتج من تباين أثار نماذج القياس المحاسبي يؤدي إلى إتخاذ قرارات إستثمارية غير رشيدة ، إعتماد الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية على نماذج متعددة في القياس المحاسبي يؤدي إلى عدم تجانس المعلومات المحاسبية، وتباين أثار نماذج القياس المحاسبي يؤدي إلى صعوبة المقارنة بين أفضل البدائل الإستثمارية بسوق الخرطوم للأوراق المالية .

دراسة (الجعدي ، ٢٠٠٧) هدفت الدراسة إلى بيان أهمية القياس المحاسبي للموارد البشرية، ودوره في ترشيد القرارات في شئون (التعيين والترقية) . واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال اعتماد الاستبانة كأسلوب لجمع المعلومات حيث تم توزيعها على عينة عشوائية مكونة من (٤١) مديراً عاملاً في الدائرتين المالية والإدارية (شؤون الموظفين) في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة (الإسلامية، جامعة الأزهر، جامعة الأقصى، جامعة القدس المفتوحة). أظهرت الدراسة مجموعة من النتائج أهمها : أن أفراد عينة الدراسة يشعرون بأهمية ودور القياس المحاسبي في ترشيد القرارات، وتنفيذ الصائبة منها ، حيث بلغت نسبة الموافقة بشكل عام (٤٩.٢٧%) ، ورغم اتجاهاتهم الإيجابية إلا أنه لا يتم استخدام بيانات الموارد البشرية في دعم القرارات الإدارية ، مع العلم بأن مثل تلك البيانات

يمكن أن تشكل قاعدة جيدة لاتخاذ قرارات رشيدة ، كما أنه لا تعتبر قرارات الترقية الخاصة بموظفي جامعات قطاع غزة قرارات صائبة .

دراسة (لايقةة ، ٢٠٠٧) هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية القياس والإفصاح المحاسبي في اتخاذ القرارات على المستوى الداخلي والخارجي للمصرف، ودراسة مستوى التزام المصارف بنشر القوائم المالية الإلزامية والحكم على درجة الإفصاح فيها من خلال الاعتماد على ما جاء في المعيار المحاسبي رقم (٣٠) الخاص بالمصارف والمؤسسات المالية. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي المستند على المعلومات المستقاه من المراجع والبحوث المتعلقة بالموضوع، والاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالإفصاح والقياس المحاسبي للحكم على مدى الاتساق بينها وبين القياس والإفصاح المحاسبي في المصرف التجاري السوري. أظهرت الدراسة مجموعة من النتائج أهمها : يعتبر القياس عن القوائم المالية المهمة لكونه يساعد المستثمرين على اتخاذ القرارات السليمة والرشيدة بشأن الاستثمار في التعامل مع المصرف أو التحول لمصرف آخر .

(٢) دراسات تناولت ترشيد القرارات :

استهدفت دراسة (Klinsukhon, 2016) إلى بيان أثر الشفافية في المعلومات المحاسبية على فعالية اتخاذ القرارات، وجودة التقارير المالية في ضوء أبعادها الثلاثة ، وهي: (الإفصاح، والدقة، والوضوح)، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال اعتماد الاستبانة كأسلوب لجمع المعلومات التي وزعت الإللكترونية على عينة عشوائية مكونة من (٢٢٨) مفردة ممثلة من مدراء تنفيذيين، ومدراء محاسبة في بنك تايلاند، وشركة التأمين في تايلاند. وأظهرت الدراسة مجموعة من النتائج، أهمها: أن أبعاد شفافية المعلومات المحاسبية لديها تأثير إيجابي إلى حد كبير على جودة التقارير المالية. و كلما زاد الإفصاح والدقة والوضوح زادت احتمالية حصول الشركات على أعلى قيمة مالية (أرباح)، زادت احتمالية صنع واتخاذ قرارات سليمة أكثر فعالية .

دراسة (دشاش ، ٢٠١٣) هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير المعلومات المالية المفصحة عنها في القوائم المالية للشركات والمعلومات المتداولة على ترشيد القرارات الاستثمارية بسوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٠، وتحديد أهم العوامل المؤثرة في اتخاذ قرارات الاستثمار في الأوراق المالية المتداولة بسوق الكويت للأوراق المالية . اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي الوصفي وذلك بالإطلاع على المراجع العلمية والدراسات والبحوث التي تناولت المعلومات المالية، والمفاهيم المختلفة للإفصاح المحاسبي ، كما اعتمدت الدراسة على القوائم المالية للشركات المتداولة في السوق الكويت للأوراق المالية في ست قطاعات وهي : (الاستثماري، والصناعي، والعقاري، والتأميني، والخدمي، والبنوك). أظهرت الدراسة مجموعة من النتائج، أهمها: يوجد تأثير بدرجة كبيرة ذو دلالة إحصائية للمعلومات المالية المفصحة عنها من القوائم المالية على قرارات المستثمرين بسوق الكويت للأوراق المالية ، ويوجد تأثير بدرجة كبيرة ذو دلالة إحصائية للمعلومات المالية المتداولة في سوق الكويت للأوراق المالية على قرارات المستثمرين، وأن المعلومات المالية المتداولة في سوق الكويت للأوراق المالية لها تأثير على ترشيد قرارات المستثمر أكثر من تأثير المعلومات المالية المفصحة عنها في القوائم المالية، ويظهر ذلك من خلال وجود علاقة ارتباط قوية ذو دلالة إحصائية بمستوى معنوية أقل من ٥% .

دراسة (بغدادى ، ٢٠١٠) هدفت الدراسة إلى محاولة تطوير نظم المعلومات المحاسبية في مؤسسات الزكاة كوحدات غير هادفة للربح لترشيد اتخاذ القرارات في إطار المعايير المحاسبية للوحدات غير الهادفة للربح وذلك لتوفير المعلومات الملائمة من التقارير المالية وغير المالية لترشيد اتخاذ القرارات الإدارية، اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي

الاستنباطي، أظهرت الدراسة مجموعة من النتائج، أهمها: يوفر نظام المعلومات المحاسبية معلومات ملائمة تستخدم في ترشيد اتخاذ القرارات، وهناك علاقة طردية بين الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وترشيد اتخاذ القرارات .

نتائج الدراسات السابقة واستنتاجات الباحثين منها، ومدى الاستفادة منها في الدراسة الحالية:

(١) نتائج الدراسات السابقة واستنتاجات الباحثين منها :

- تتشابه الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة من حيث استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي لمنهج الدراسة ، واستخدام الاستقصاء كأداة للدراسة ولكنه اختلف عن كثير من الدراسات في مجتمع البحث ومتغيراته .
- نقص الدراسات التي تناولت تطبيق الموضوع محل الدراسة في قطاع الوقف بصفه خاصة ، وكذلك بالتطبيق على الموظفين، وبالتالي تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في مجال التطبيق حيث ستخذ من العاملين بالمؤسسات الوقفية في الكويت مجتمعاً للدراسة .
- في حدود علم الباحثين لا توجد دراسات عربية أو أجنبية تناولت العلاقة بين أسس القياس المحاسبي كمتغير مستقل وترشيد القرارات كمتغير تابع بالتطبيق على المؤسسات الوقفية .
- تعد الدراسة الحالية أول دراسة في مجال بحث أثر أسس القياس المحاسبي على ترشيد القرارات لدى العاملين بالمؤسسات الوقفية بالكويت - على حد علم الباحثين - ، وقد استفاد الباحثين من الدراسات السابقة التي تناولت القياس المحاسبي وترشيد القرارات في تكوين الخلفية النظرية للدراسة .

(٢) مدى الاستفادة منها في الدراسة الحالية :

- ضرورة تطبيق المؤسسات الوقفية في دولة الكويت من أسس القياس المحاسبي كأداة لتعزيز وتحسين وتطوير الأداء بمؤسسات القطاع الوقفي وترشيد القرارات .
- ضرورة تطبيق المؤسسات الوقفية في الكويت أسس القياس المحاسبي كأداة لتحسين لترشيد القرارات .
- ضرورة الاستفادة من نتائج الدراسات التطبيقية لأسس القياس المحاسبي بالمؤسسات الوقفية الكويتية ، من خلال دراسة دور وأثر تطبيق أسس القياس المحاسبي في تحسين وترشيد القرارات بالمؤسسات الوقفية الكويتية .

الدراسة الإستطلاعية :

قام الباحثون بعمل دراسة إستطلاعية بهدف الإلمام بجوانب موضوع البحث من الناحيتين النظرية والتطبيقية وتحديد مشكلة البحث وصياغتها في مجموعة من التساؤلات بشكل دقيق ، وصياغة الفروض الرئيسية للدراسة ، وتمت هذه الدراسة عبر مرحلتين كما يلي :

المرحلة الأولى : الدراسة الاستطلاعية المكتبية

قام الباحثون بالاطلاع علي العديد من الدراسات والكتب والسجلات والتقارير ، والمؤلفات العلمية ، والمقالات، والدوريات، والبحوث، والمؤتمرات، والرسائل العلمية المتعلقة بموضوعات الدراسة وذلك بهدف الحصول على البيانات الثانوية المتعلقة بمتغيرات الدراسة ، حيث أسفرت تلك المرحلة علي النتائج التالية : المفاهيم الأساسية للقياس المحاسبي وترشيد القرارات ، وخصائص وأهداف وأهمية كل منها ، ومعايير القياس المحاسبي لمعاملات الوقف، واقع ممارسة القياس المحاسبي وترشيد القرارات في المؤسسات الوقفية بدولة الكويت.

وتمثلت الفجوة البحثية النظرية في عدم وجود دراسات أجنبية أو عربية - علي حد علم الباحثون - تناولت العلاقة بين أسس القياس المحاسبي وترشيد القرارات للعاملين في المؤسسات

الوقفية بدولة الكويت، حيث تبين أنه ليس هناك أي دراسة سابقة تناولت موضوع الدراسة على حد علم الباحثون ، وهو ما تسعى الدراسة الحالية لتحقيقه .

المرحلة الثانية : الدراسة الاستطلاعية الميدانية

قام الباحثون بعمل دراسة استطلاعية ميدانية تم فيها توزيع استبيان على ١٢٣ مع العاملين في المؤسسات الوقفية محل الدراسة ، حيث تم توجيه قائمة من الأسئلة للتحري عن أسس القياس المحاسبي في المؤسسات الوقفية وأثرها على ترشيد القرارات ، حيث تم توجيهها للموظفين و متخذي القرارات والمدراء التنفيذيين والمحاسبين العاملين والقائمين على إدارة ورقابة واستثمار ومحاسبة الأوقاف في المؤسسات الوقفية في الكويت لسؤالهم عن :

- (١) درجة تبني المؤسسات الوقفية لأسس القياس المحاسبي في أعمالها .
- (٢) مستوى ممارسة القياس المحاسبي في المؤسسات الوقفية .
- (٣) أثر القياس المحاسبي في ترشيد القرارات في المؤسسات محل الدراسة .

مشكلة الدراسة :

في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة الاستطلاعية بشقيها المكتبي والميداني من نتائج ، تتضح مشكلة البحث في ظهور فجوتين هما :

- ١- فجوة نظرية : تتمثل في قلة الدراسات الأجنبية التي تناولت العلاقة بين أسس القياس المحاسبي وترشيد القرارات بصفة عامة، وندرتها في الدراسات العربية؛ وعدم وجود أي دراسة أجنبية أو عربية - في حدود علم الباحثون- تناولت أثر أسس القياس المحاسبي على ترشيد القرارات لدى العاملين بالمؤسسات الوقفية بالكويت .
- ٢- فجوة عملية : تتمثل في انخفاض مستوى تطبيق أسس القياس المحاسبي لدى العاملين في المؤسسات الوقفية، وعدم توفر أدوات الرقابة الفعالة ، وضبابية المعرفة حول محاسبة أموال الوقف، وسوء إدارة أموال وممتلكات الوقف، وعدم ترشيد القرارات المتخذة بشأن ما سبق ذكره، مما يتطلب ذلك مضاعفة الجهود لتحسين أدائها؛ فجميع العوامل السابق ذكرها يمكن معالجتها والتقليل من أثارها، من خلال الربط بين أسس القياس المحاسبي وعملية ترشيد القرارات والذي أضحى أمراً حتمياً يفي باحتياجات متخذي القرار . وعليه فان هناك فجوة بحثية في هذا الإطار وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى المساهمة في سدها ، وعلى هذا الأساس يمكن صياغة مشكلة البحث في الأسئلة التالية :
- هل يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأسس القياس المحاسبي لمعاملات الوقف على ترشيد القرارات في المؤسسات الوقفية بدولة الكويت ؟
- هل توجد علاقة ارتباط جوهريّة بين أسس القياس والإفصاح المحاسبي لمعاملات الوقف على ترشيد القرارات في المؤسسات الوقفية محل الدراسة ؟

أهداف الدراسة :

- تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعه من الأهداف التي يمكن صياغتها على النحو التالي:
- ١- بيان أثر أسس القياس المحاسبي لمعاملات الوقف على ترشيد القرارات في المؤسسات الوقفية محل الدراسة .
 - ٢- التحقق مما إذا كان هناك اختلاف بين آراء المستقصى منهم في المؤسسات محل الدراسة من حيث درجة تطبيق أسس القياس المحاسبي .
 - ٣- التعرف على أوجه الاختلاف بين آراء المستقصى منهم في المؤسسات محل الدراسة نحو درجة تطبيق أسس القياس المحاسبي ونحو كل أساس من أسسه ، وفقاً لخصائصهم الديموغرافية .

٤- التحقق من طبيعة ونوع وقوة العلاقة بين تطبيق أسس القياس المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة وترشيد القرارات، وتحديد الأهمية النسبية لأسس القياس المحاسبي من حيث قدرتها على التنبؤ بترشيد القرارات في هذه المؤسسات .

فروض الدراسة :

وتحقيقاً لأهداف الدراسة تم وضع مجموعة من الفروض كما يلي :

الفرض الفرعي الأول : لا يوجد اختلاف جوهري في آراء المستقصى منهم في المؤسسات محل الدراسة نحو درجة تطبيق أسس القياس المحاسبي وترشيد القرارات ، وفقاً لخصائصهم الديموغرافية .

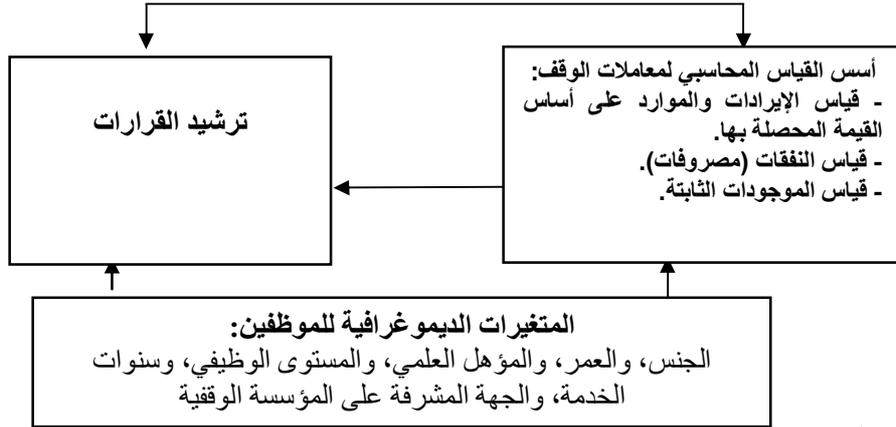
الفرض الفرعي الثاني : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأسس القياس المحاسبي لمعاملات الوقف على ترشيد القرارات في المؤسسات الوقفية بدولة الكويت .

الفرض الفرعي الثالث : لا توجد علاقة ارتباط جوهريّة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين أسس القياس المحاسبي لمعاملات الوقف على ترشيد القرارات في المؤسسات الوقفية محل الدراسة .

وفيما يلي شكل رقم (١) والذي يوضح النموذج الهيكلي المقترح للدراسة ، استناداً على نتائج الدراسات السابقة واستنتاجات الباحثون منها ..

شكل (١)

النموذج الهيكلي المقترح للدراسة



أهمية الدراسة :

تظهر أهمية هذه الدراسة على المستويين العلمي والعملي كما يلي :

(أ) **الأهمية العلمية :** تكمن أهميتها العلمية في الدور الهام الذي لعبته مؤسسات الوقف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذا ما تم الأخذ بالأساليب الحديثة في إدارة وتنمية أموال الوقف وتناول البحث موضوعاً محاسبياً معاصراً ومهماً على مستوى القطاع الاقتصادي بصفة عامة والقطاع الوقفي بصفة خاصة، وبأمل الباحث أن يساهم هذا البحث بإضافة معرفة علمية عن الأسس المحاسبية (القياس) إلى المؤسسات الاقتصادية بشكل عام، والمؤسسات الوقفية بشكل خاص، ورفد المكتبات العربية بمصدر للمعلومات للباحثين عن أهمية القياس المحاسبي على اعتبار انه من المفاهيم المحاسبية الحديثة على المستوى العالمي والمحلي في القطاع الوقفي بصفة خاصة، وأن الوعي بهذه المفاهيم وتطبيقها

يؤدي إلى اتخاذ قرارات (مالية، وإدارية، واستثمارية) برشد، كما وتتمثل أهمية هذا البحث في كونه من الدراسات والأبحاث القليلة – في حدود علم الباحث- التي تناولت أثر أسس القياس المحاسبي لمعاملات الوقف على ترشيد القرارات في المؤسسات الوقفية بدولة الكويت بشكل خاص .

(ب) الأهمية العملية : تكمن أهميتها العملية فيما يلي : مساعدة متخذي القرار في المؤسسات الوقفية بدولة الكويت على إدراك أهمية أسس القياس المحاسبي في ترشيد القرارات ، والتي تؤثر على ثقة الإدارة في أداء مهماتها بنجاح، والاستمرارية والبقاء، فقد أوضحت بعض الدراسات أن السبب الرئيسي للمساءل والمشكلات الوقفية يرجع لعدم اتخاذ قرارات مناسبة وصائبة ورشيده بشأن معاملات الوقف (موارد – إيرادات – نفقات – مصارف - استثمارات) ، كما تكمن أهميته في محاولة وضع إطار عملي مقترح للمؤسسات من خلال زيادة الإهتمام بتفعيل أسس القياس في الفكر المحاسبي الأمر الذي يؤدي في تدني فجوة الإختلال المعلوماتية لدى متخذي القرارات وتحسين وترشيد القرارات بشأن معاملات الوقف المتمثلة بالموارد، والإيرادات، والنفقات، والمصارف، والاستثمارات، كما وتمثل مشكلة القياس المحاسبي في المؤسسات الوقفية بدولة الكويت قضية بحثية هامة من أجل مساعدة الفقراء والمساكين بدولة الكويت بصفة خاصة والدول العربية بصفة عامة .

منهجية الدراسة :

يعرض هذا الجزء البيانات المطلوبة للدراسة ومصادرها ومجتمع وعينة البحث ، ومتغيرات الدراسة، وأساليب قياسها، وأداة جمع البيانات، وأساليب تحليل البيانات واختبارات فروض الدراسة ، وذلك على النحو التالي :

البيانات المطلوبة للدراسة ومصادرها :

إعتمد الباحثون على نوعين من البيانات لتحقيق أهداف الدراسة وهما البيانات الثانوية والبيانات الأولية ، وفيما يلي عرض لهذين النوعين من البيانات :

البيانات الثانوية : وهي البيانات التي استعان بها الباحثون في بلورة مشكلة البحث وأسئلة الدراسة وصياغة الفروض، وتكوين الإطار النظري للدراسة وقياس متغيراتها وفي تحديد مجتمع الدراسة وتوزيع مفرداتها، وتم الحصول عليها من خلال الإعتماد على الكتب والرسائل العلمية والدوريات التي تناولت القياس المحاسبي وترشيد القرارات .

البيانات الأولية : تم الحصول على البيانات الأولية من مفردات عينة الدراسة، وذلك للتعرف على أثر أسس القياس المحاسبي على ترشيد القرارات، وتم جمع البيانات من خلال الإعتماد على قائمة إستقصاء تم توزيعها على العاملين بالمؤسسات الوقفية بالكويت. وقد تم تصميم أداة جمع البيانات في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة ، وفي ضوء المقاييس التي إعتمد عليها وصممها باحثون آخرون .

مجتمع وعينة البحث :

يتمثل مجتمع البحث في الموظفين ومتخذي القرارات والمدراء التنفيذيين والمحاسبين العاملين والقائمين على إدارة ورقابة واستثمار ومحاسبة الأوقاف في المؤسسات الوقفية في الكويت، والبالغ عددهم (٢٥٠) موظفاً وفقاً لهيكله وزارة الأوقاف والأمانة العامة للأوقاف القطاع المالي . ونظراً للقيود الخاصة بكبير حجم مجتمع البحث والوقت والتكلفة وصعوبة الإعتماد على أسلوب الحصر الشامل لجمع البيانات الأولية، اعتمد الباحثون على أسلوب إجراءات العينات. وتتمثل عينة الدراسة في شاغلي الوظائف المحاسبية والمالية في المؤسسات الوقفية ممن يشغلون منصب رئيس ومدير عام ونائب المدير العام ومدراء الإدارات ورؤساء الأقسام وموظفين المحاسبة والمراقبين الماليين، حيث تم اختيار عينة من إجمالي عدد شاغلي

أ.د / شوقي فوده ، د / محمد إبراهيم ، طلال ناصر أثر أسس القياس المحاسبي لمعاملات الوقف على ترشيد القرارات
الوظائف المالية والمحاسبية في المؤسسات محل الدراسة باستخدام القانون التالي (إدريس ،
٢٠١٢ ، ص ٥٠٤) :

$$N (Z^2 Q^2)$$

$$n = \frac{N (Z^2 Q^2)}{Ne^2 + Z^2 Q^2}$$

حيث :

n = حجم العينة المطلوبة

N = حجم المجتمع

Q = الإنحراف المعياري * (٠.٥)

Z = الدرجة المعيارية المقابلة لدرجة الثقة ٩٥% ومن ثم فإن الدرجة المعيارية المقابلة هي ١.٩٦

E = نسبة الخطأ المسموح به ٥%

نوع العينة وطريقة اختيارها :

تم الإعتماد على العينة العشوائية البسيطة في تحديد مفردات الدراسة لمراعاة أن يتاح لكل مفردة من مفردات مجتمع البحث نفس الفرص المتكافئة للاختيار في العينة ، نظراً لأن مجتمع البحث معلوم وله إطار محدد .

جدول (١)

معدلات استجابة العاملين بالمؤسسات الوقفية في دولة الكويت للاستقصاء

معدل الاستجابة	عدد الاستمارات المستردة والقبلة للتحليل	عدد الاستمارات غير المستوفاة بالكامل	عدد الاستمارات التي تم تجميعها	عدد الاستمارات الموزعة	المؤسسات
٦١.٤%	٤٣	٧	٥٠	٧٠	وزارة الأوقاف
٨٠%	٨٠	١٠	٩٠	١٠٠	الأمانة العامة للأوقاف
٧٢.٤%	١٢٣	١٧	١٤٠	١٧٠	الإجمالي

المصدر : من إعداد الباحثون

ويلاحظ من الجدول السابق أن معدلات استجابة العاملين بالمؤسسات الوقفية في دولة الكويت محل الدراسة الإجمالي قد وصل إلى (٧٢.٤%) ، وهذه نسبة مقبولة ومرتفعة إلى حد ما في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية ، نظراً للصعوبات المتعارف عليها عند استخدام قوائم الاستقصاء في عملية تجميع بيانات الدراسة الميدانية .

وتتمثل وحدة المعاينة في موظف، ومنصب رئيس قسم ، ونائب/ مدير عام العاملين والقائمين على إدارة ورقابة واستثمار ومحاسبة الأوقاف في المؤسسات الوقفية الكويتية .

أساليب تحليل البيانات واختبار الفروض :

يتم استخدام البرامج الإحصائية الجاهزة علي الحاسب الآلي ومنها برامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS واعتمد الباحثون علي الأساليب الإحصائية الآتية وذلك لمعالجة وتحليل البيانات :

- ١- استخدام أهم مقاييس النزعة المركزية والتشتت وهي الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات والنسب المئوية وذلك لإجراء الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة .
- ٢- معامل ألفا ونباخ " Alpha Correlation coefficient " لقياس درجة التناسق الداخلي (الاعتمادية) لمتغيرات البحث .
- ٣- أسلوب تحليل التباين أحادي الاتجاه One- Way ANOVA حيث يعتبر أحد الأساليب الإحصائية التي يمكن استخدامها في تحديد الفروق بين متوسطات المجتمعات المختلفة واعتمد الباحثون على أسلوب تحليل التباين أحادي الاتجاه لبيان مدى الاختلاف بين فئات مجتمع الدراسة حول خصائصها الديموغرافية .
- ٤- أسلوب تحليل الارتباط والانحدار البسيط للكشف عن نوع وقوة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ، حيث يساعد أسلوب تحليل الانحدار على التحقق من وجود علاقة بين المتغير التابع وعدد من المتغيرات المستقلة ، وأسلوب تحليل الارتباط لتحديد قوة العلاقة بين متغيرات البحث .
- ٥- اختبار - Test T واختبار- Test F الملازمين لأسلوب تحليل الانحدار المتعدد وذلك من أجل التحقق من مستوى المعنوية والدلالة الإحصائية لنوع وقوة العلاقة بين المتغيرات موضع الدراسة ولاختبار صحة أو خطأ فروض الدراسة .

أسس القياس المحاسبي (المتغير المستقل) :

وتتمثل أبعاده في الآتي : (قياس الإيرادات والموارد على أساس القيمة المحصلة بها، وقياس النفقات (مصروفات)، وقياس الموجودات الثابتة). وقد ضم (٢٧) فقرة، وتم استخدام مقياس ليكرت المتدرج المكون من خمس نقاط، حيث يشير الرقم (١) إلى "غير موافق بشدة"، بينما يشير الرقم (٥) إلى "موافق بشدة"، مع وجود نقطة حيادية في المنتصف (٣) وهي تشير إلى "محايد".

ترشيد القرارات (المتغير التابع) :

وتكون من ٢٧ فقرة ، وتم استخدام مقياس ليكرت المتدرج المكون من خمس نقاط، حيث يشير الرقم (١) إلى "غير موافق بشدة"، بينما يشير الرقم (٥) إلى "موافق بشدة"، مع وجود نقطة حيادية في المنتصف (٣) وهي تشير إلى "محايد".

تم الإعتماد في الدراسة الحالية على قائمة الاستقصاء الموجهة كأداة لجمع البيانات الأولية من مفردات عينة مجتمع البحث ، واشتملت القائمة على ثلاثة أجزاء يتعلق الجزء الأول فيها بقياس القياس المحاسبي، وأما الجزء الثاني فيتعلق بترشيد القرارات، أما الجزء الثالث فيتعلق بالخصائص الشخصية .
تتمثل حدود الدراسة فيما يلي :

- **الحدود الزمنية** : وهي الفترة التي استغرقت عملية جمع البيانات (الأولية والثانوية) اللازمة لإنجاز الدراسة .
- **الحدود البشرية** : طبقت الدراسة على عينة من موظفي ومتخذي القرارات والمدراء التنفيذيين والمحاسبين العاملين والقائمين على إدارة ورقابة واستثمار ومحاسبة الأوقاف في المؤسسات الوقفية .
- **الحدود المكانية** : طبقت الدراسة على عينة من المؤسسات الوقفية في دولة الكويت دون شمول بقية المؤسسات الأخرى بالدراسة .

- الحدود الموضوعية : إقتصرت الدراسة في البحث على أسس القياس المحاسبي لمعاملات الوقف وأثرها على ترشيد القرارات في هذه المؤسسات محل الدراسة .

- توصيف مفردات عينة الدراسة :

قام الباحثون بتوزيع قائمة الاستقصاء على عينة الدراسة المكونة من ١٧٠ مفردة ، وكان عدد القوائم الصحيحة ١٢٣ قائمة حيث استبعد الباحثون ٤٧ قائمة لعدم اكتمال بياناتهم ، أي أن نسبة الردود الصحيحة بلغت ٧٢.٤% ، وقد قام الباحثون بإجراء التحليل الوصفي لعينة الدراسة للتعرف على الخصائص الديموغرافية لموضوع الاهتمام بقائمة الاستقصاء (الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة، والجهة المشرفة على العمل) كما يتضح من جدول (٢) .

جدول (٢)

التوصيف النوعي لمفردات العينة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية

النسبة المئوية %	التكرار	الفئة
٦٣.٣%	٨٤	ذكر
٣١.٧%	٣٩	أنثى
٦.٥%	٨	أقل من ٢٥ سنة
٥٦.١%	٦٩	من ٢٥ - أقل من ٣٥ سنة
٢٦.٠%	٢٣	من ٣٥ - أقل من ٤٥ سنة
١١.٤%	١٤	٤٥ سنة فأكثر
٢٩.٣%	٣٦	مؤهل متوسط
٧٠.٧%	٨٧	مؤهل جامعي
٧٨.٩%	٩٧	موظف
١٥.٤%	١٩	رئيس قسم
٥.٧%	٧	نائب/ مدير عام
٢٠.٣%	٢٥	أقل من ٥ سنوات
٣٩.٠%	٤٨	٥ - أقل من ١٠ سنوات
٢٥.٢%	٣١	١٠ - أقل من ١٥ سنة
١٥.٤%	١٩	١٥ سنة فأكثر
٣٥.٠%	٤٣	الأمانة العامة للأوقاف
٦٥.٠%	٨٠	وزارة الأوقاف
١٠٠%	١٢٣	إجمالي

مما سبق يتضح للباحث توزيع مناسب للمستقصى منهم ، مما يعكس مدى قدرتهم على التفاعل مع موضوع الدراسة ، ومن ثم الإجابة بمصادقية على أسئلة الاستقصاء ، حيث يتضح من الجداول السابقة أن هناك تنوعاً في خصائص المشاركين في عينة الدراسة من حيث الجنس، والفئة العمرية، والمؤهل العلمي، والمسمى الوظيفي، وعدد سنوات الخبرة، والجهة المشرفة على العمل، مما يعكس تنوع الآراء والتمثيل الجيد لمجتمع الدراسة، ويدعو إلى الإطمئنان المبدئي في النتائج التي تم الحصول عليها، وهو ما سندعمه النتائج والاختبارات الإحصائية .

يوضح الجدول التالي التوصيف الوصفي لمتغير أسس القياس المحاسبي كما يلي :

جدول (٣)

التوصيف الإحصائي لأسس القياس المحاسبي

الترتيب	الإحراف المعياري	المتوسط الحسابي	فقرات المتغيرات الأصلية	البعد
١	٠.٧٦٤	٤.٠٨	١- القياس المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة يؤدي إلى توفير المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب.	قياس الإيرادات والموارد على

٢	٠.٦٤٠	٣.٨٠	٢- المعلومات الكمية والأرقام الموضوعية في القوائم عن الإيرادات والموارد ما هي إلا انعكاس لنتائج النشاط والجهد المحاسبي للمؤسسة الوقفية.	أساس القيمة المحصلة بها
٧	٠.٦٦٨	٣.٥٥	٣- الاستخدام الكفء لموارد الوقف.	
٥	٠.٧٧٨	٣.٧٠	٤- يتم قياس الأحداث داخل المؤسسة لتحديد عوائدها ومركزها المالي في نهاية السنة المالية.	
١١	٠.٦٣٧	٣.٤٠	٥- تقاس الأموال المعنوية (الحق السكني، وحق الارتفاق، وحق الأداء، وحق التأليف) على أساس قيمة المثل.	
٨	٠.٩١٧	٣.٥٣	٦- تقاس الأموال المادية العينية (الأراضي، والعقارات، والحدائق، والبساتين، والحيوانات، والآلات، والأموال النقدية وما في حكمها) على أساس القيمة الحالية لها عند فترة الاقتناء، وفي نهاية السنة تعتمد أساس القيمة الجارية مع تكوين مخصصات.	
٢	٠.٧١٢	٣.٨٠	٧- تقاس الإيرادات النقدية مثل: (أجرة الدار المستغلة بالسكن، وإيجار الأراضي المزروعة، وعائد الآلات والحيوانات المؤجرة، وعائد الاستثمارات، وإيجار العقارات، وعائد الأوراق المالية، وعائد الحسابات الاستثمارية لدى البنوك، وإيراد أرباح المشروعات المختلفة) على أساس الاستحقاق لبيان ما يخص كل فترة مالية من إيرادات.	
٤	٠.٦٧٥	٣.٧٧	٨- يتم قياس الإيرادات العينية مثل: (المحاصيل والفاكهة والثمار الناتجة من الأراضي الزراعية، والحدائق والبساتين، والإنعام والألبان والأصواف واللحوم الناتجة من الحيوانات الموقوفة) على أساس القيمة السوقية للإيراد العيني.	
٦	٠.٨١١	٣.٥٧	٩- يتم احتساب الأرباح الرأسمالية الناجمة من استبدال أموال الوقف التي توقف استثمارها لسبب ما.	
١٠	٠.٦٧٨	٣.٤٣	١٠- يتم قياس المنافع المعنوية ذات القيمة مثل: (المنفعة السكنية، ومنفعة النقل، ومنفعة التعليم) على أساس قيمة المثل.	
٩	٠.٨٦٢	٣.٥٢	١١- تقاس إيرادات الوقف خلال الفترة المالية على أساس ما حصل بالفعل من الجمعيات والمؤسسات الوقفية.	
٢	٠.٤٥١	٣.٦٤	بعد قياس الإيرادات والموارد على أساس القيمة المحصلة بها ككل	
٤	٠.٧٤٣	٣.٦٧	١٢- يتم قياس كل ما ينفق على المهام التي تستخدم في إدارة الوقف مثل الوقود والزيت وقطع الغيار والأدوات الكتابية والمياه والإنارة.	قياس النفقات (مصروفات)
٧	٠.٧١٥	٣.٥٥	١٣- يتم قياس الخسائر الرأسمالية الناجمة من استبدال وتجديد أموال الوقف للجمعيات الأهلية.	
٦	٠.٦٨٤	٣.٦٢	١٤- يتم حساب المصروفات آتباع نظارة الوقف التي تدفع من مال الوقف المكلفة بإدارة واستثمار أموال الوقف.	
٩	٠.٩٣٨	٣.٣٩	١٥- تحدد مصروفات دراسات الجدوى للمشروعات الاستثمارية للوقف بشكل دوري مرة واحدة في العمر.	
٢	٠.٧٦١	٣.٧٢	١٦- تحدد قيم نقدية لمصروفات الصيانة والترميم الجارية.	
٨	٠.٩٢٦	٣.٥٤	١٧- يتم حساب نفقات أجور ومكافآت العاملين بإدارة استثمار أموال الوقف وفقاً لمعايير محددة.	
١	٠.٦٩٠	٣.٧٦	١٨- يتم حساب مصروفات صيانة وترميم أعيان الوقف المستمرة الإيرادية والرأسمالية بشكل دوري.	
٥	٠.٨٠١	٣.٦٤	١٩- يتم قياس مصروفات النقل والإيجار والضرائب والغرامات وإهلاك الموجودات الوقفية.	
٢	٠.٨٩٩	٣.٧٢	٢٠- يتم المقابلة بين إيرادات الوقف ونفقاته لمعرفة الفائض الصافي المستحق للمنتفعين أو العجز.	
٣	٠.٤٨٠	٣.٦٢	بعد قياس النفقات (مصروفات) ككل	
٤	٠.٧٤٧	٣.٧٦	٢١- يتم قياس كل ما ينفق على الصيانة الدورية لموجودات الوقف الثابتة.	
٦	٠.٦٠٢	٣.٦٤	٢٢- يتم قياس المصروفات النقدية (أعيان الوقف) عند الاقتناء على	

أسس التكلفة التاريخية.			
١	٠.٨٠٤	٤.٠٤	٢٣- يتم إثبات الموجودات الثابتة في السجلات والدفاتر تاريخياً (باليوم والشهر والسنة) على أساس الوحدات النقدية الساندة.
٢	٠.٨٠٣	٣.٨٦	٢٤- توفر المؤسسة معلومات عن الموجودات الثابتة بسرعة وبدقة عالية وفي اي وقت من السنة المالية.
٥	٠.٨٠٣	٣.٦٨	٢٥- تتميز موجودات المؤسسة بطول عمرها ويتم اندثارها خلال فترة طويلة الأجل.
٢	٠.٩٣٥	٣.٨٦	٢٦- يوفر سجل الموجودات الثابتة معلومات عن الموجودات التي تم الاستغناء عنها وسبب الاستغناء (البيع، الاستبدال، الشطب) مع توفير معلومات عن سبب الاستغناء ورقم المستند الخاص بأي عملية.
٧	٠.٦٨٥	٣.٦١	٢٧- يتم تحديد الموجودات الثابتة على أساس مجموعات متجانسة مع توفير تقارير عن كل مجموعة وما تشمل من موجودات (عدد الموجودات والكلفة التاريخية، والاندثار للسنة الحالية ومخصص الاندثار المتراكم).
١	٠.٥٠٦	٣.٧٨	بعد قياس الموجودات الثابتة ككل
متوسطة	٠.٤٢٦	٣.٦٧	متوسط الأداء الكلي لجميع أسس القياس المحاسبي

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي .

يتناول هذا الجزء وصف وتفسير الاتجاهات العاملين بالمؤسسات الوقفية في دولة الكويت نحو أسس القياس المحاسبي ، وهي كالآتي :

- أن اتجاهات المستقصى منهم نحو جميع أسس القياس المحاسبي بالمؤسسات الوقفية في دولة الكويت جاءت بأهمية نسبية متوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للمقياس (٣,٦٧) .

- جاء في المرتبة الثانية بعد (قياس الإيرادات والموارد على أساس القيمة المحصلة بها) حيث .

).

وتجدر الإشارة أنه على المؤسسات الوقفية في دولة الكويت (وفقاً لنتائج الجدول السابق) العمل على تحسين مستويات أسس القياس المحاسبي وخصوصاً في كل من بعد قياس النفقات (مصرفات)، ويعد قياس الإيرادات والموارد على أساس القيمة المحصلة بها. كما ويوضح الجدول التالي التوصيف الوصفي لمتغير ترشيد القرارات كما يلي :

جدول (٤)

التوصيف الإحصائي لترشيد القرارات

الترتيب	الإحراف المعياري	المتوسط الحسابي	فقرات المتغيرات الأصلية
١٠	٠.٧٥٣	٣.٧٥	١- تعتمد المؤسسة وبشكل كبير على عملية المشاركة في اتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة لعمليات الوقف.
١٠	٠.٥٨١	٣.٧٥	٢- يعتمد في ترشيد القرارات على المعلومات المحاسبية المفصّل عنها في القوائم المالية المنشورة.
٥	٠.٦٧٢	٣.٨٨	٣- وضوح القوائم المالية يساعد في ترشيد القرارات.
٢	٠.٦٠٣	٣.٩٣	٤- الاعتماد على القياس المحاسبي يساعد في توفير معلومات ملائمة لترشيد القرارات الإدارية للوقف.
٩	٠.٦٤١	٣.٧٦	٥- المعلومات المحاسبية الجيدة هي المعلومات الأكثر فائدة في مجالات ترشيد القرارات .
٢٠	٠.٧٠٠	٣.٥٩	٦- المعلومات المحاسبية المنشورة تسهم في إتخاذ قرارات أكثر ملاءمة ورشداً

لعمليات الوقف.			
٦	٠.٦٠١	٣.٨٢	٧- تساعد المعلومات المفصح عنها على التنبؤ واتخاذ قرارات رشيدة وأكثر صحة.
٢٢	٠.٧٧٩	٣.٥٨	٨- المعلومات المفصح عنها تسهم في تحسين فهم متخذي القرارات عن المعاملات الوقفية.
٢٤	٠.٦٠٣	٣.٥٦	٩- قائمة التدفقات النقدية المفصح عنها تساعد في زيادة كفاءة القرارات الإدارية الرشيدة للوقف.
٢٥	٠.٦٥٧	٣.٥٤	١٠- استخدام المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية في ترشيد القرارات تؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة فيها.
٢٠	٠.٧٩٩	٣.٥٩	١١- يعكس الإفصاح المزيد من الشفافية وبالتالي اتخاذ قرار أكثر جدوى ورشداً.
٦	٠.٥٤٤	٣.٨٢	١٢- تساهم القوائم المالية المؤقتة المفصح عنها في إعطاء أصحاب المصالح معلومات محاسبية كل فترة قصيرة وذلك لأجل اتخاذ قرارات مناسبة.
١٣	٠.٦٦٢	٣.٧١	١٣- يتوفر توضيحات وتفسيرات لجميع المعلومات والتوقعات المستقبلية وكل خطط النمو للمؤسسة الوقفية تساعد في ترشيد القرارات.
٤	٠.٦٧٠	٣.٩٠	١٤- إن توفير المعلومات المحاسبية واستخدامها في اتخاذ القرارات يعد من الأمور الضرورية والمهمة.
١٩	٠.٦٨٥	٣.٦١	١٥- في حالة عدم توفر المعلومات الكافية فإن متخذ القرار يميل إلى حكمه الشخصي في اتخاذ القرار.
١٦	٠.٧٠٧	٣.٦٧	١٦- إن الاعتماد على الحكم الشخصي لا يؤدي إلى ترشيد القرارات.
٢٧	٠.٧١٧	٣.٣٧	١٧- يتخذ أصحاب المصالح دائماً قرارات رشيدة يمكنها من حل مشكلات الوقف.
٢٦	٠.٧٥٧	٣.٤١	١٨- يتم اتخاذ القرارات وفق تسلسل مراحل عملية اتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة.
٢٢	٠.٨٤٩	٣.٥٨	١٩- يتم جمع المعلومات المناسبة والملائمة قبل اتخاذ قرارات عمليات الوقف.
١٦	٠.٨٠٦	٣.٦٧	٢٠- عدم توفر المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب يفقد المعلومات منفعتها ومقدرتها على التأثير في اتخاذ القرارات.
٨	٠.٦٩٧	٣.٨٠	٢١- يقوم محاسب الوقف كل فترة زمنية مناسبة ببيان نتائج معاملات الوقف بوضوح حتى يتسنى لمن يهمه الأمر الحصول على المعلومات المفيدة التي تمكنهم من متابعة نشاطه واتخاذ القرارات المناسبة.
١	٠.٩٧١	٤.٠٢	٢٢- إثبات معاملات الوقف من موارد وإيرادات ونفقات ومصروفات في سجلات حسب تواريخ حدوثها يسهم في ترشيد القرارات.
١٥	٠.٧٠٣	٣.٦٩	٢٣- قياس قيمة الأصول والخصوم بعد اقتنائها بهدف تقديم المعلومات بشأن تحديد المركز المالي لمؤسسة الوقف تساعد في ترشيد القرارات.
١٤	٠.٨١٥	٣.٧٢	٢٤- تساعد نماذج وأسس القياس المحاسبي على مرونة الإدارة في اتخاذ القرارات.
١٨	٠.٦٩٩	٣.٦٦	٢٥- تجانس المعلومات المحاسبية الناتج من تباين أثار نماذج القياس المحاسبي يؤدي إلى إتخاذ قرارات رشيدة.
١٤	٠.٨٧٠	٣.٦٩	٢٦- تمثل الحقوق ونتائج الأعمال والمركز المالي للمؤسسات الوقفية أثر كبير في ترشيد قرارات إدارة الأوقاف وحل مشاكله.
٣	٠.٧٢٠	٣.٩٢	٢٧- يمكن القياس المحاسبي من إجراء المقارنة بين الأحداث الماضية والجارية والمستقبلية من أجل اتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة للوقف.
مرتفعة	٠.٤١٩	٣.٧٠	متوسط الأداء الكلي لمقياس ترشيد القرارات

يتناول هذا الجزء وصف وتفسير الاتجاهات العاملين بالمؤسسات الوقفية في دولة الكويت نحو ترشيد القرارات ، وكانت كالآتي :

- أن اتجاهات المستقصى منهم نحو جميع فقرات مقياس ترشيد القرارات بالمؤسسات الوقفية في . (

(والتي تنص على : " إثبات معاملات الوقف من موارد وإيرادات ونفقات ومصروفات في بأهمية نسبية مرتفعة .

أ.د / شوقي فوده ، د / محمد إبراهيم ، طلال ناصر أثر أسس القياس المحاسبي لمعاملات الوقف على ترشيد القرارات (والتي تنص على : " الاعتماد على القياس المحاسبي يساعد في توفير معلومات ملائمة بأهمية نسبية مرتفعة .

(والتي تنص على : " يتم اتخاذ القرارات وفق تسلسل مراحل عملية اتخاذ القرارات بأهمية نسبية متوسطة .

(والتي تنص على : " يتخذ أصحاب المصالح دائماً قرارات رشيدة يمكنها من حل مشكلات بأهمية نسبية متوسطة .

وتجدر الإشارة أنه على المؤسسات الوقفية في دولة الكويت (وفقاً لنتائج الجدول السابق) العمل على تحسين مستويات ترشيد القرارات كونها تمثل عصب الإدارة ، وأن اتخاذ بعض القرارات غير المدروسة قد يفوت على المؤسسات الوقفية فرصة تحقيق الجودة والتحسين في أنشطة المؤسسات الوقفية .

إختبار الفرض الأول : لا يوجد اختلاف جوهري في آراء المستقصى منهم في المؤسسات محل الدراسة نحو درجة تطبيق أسس القياس المحاسبي وترشيد القرارات ، وفقاً لخصائصهم الديموغرافية . وقد تمثلت نتائج استخدام الأساليب الإحصائية فيما يلي :

اتجاهات المستقصى منهم نحو أبعاد مقياس كل من أسس القياس المحاسبي لمعاملات الوقف وأثرها في ترشيد القرارات وفقاً للجنس :

قام الباحثون بتطبيق أسلوب الوصف الإحصائي باستخدام كل من الوسط الحسابي (كمقياس للنزعة المركزية) والانحراف المعياري (كمقياس للتشتت) ، بالإضافة إلى اختبار "ت" لعينتين مستقلتين حيث جاءت النتائج كما هو موضح بالجدول التالي ..

جدول (٥)

اتجاهات المستقصى منهم نحو أسس مقياس كل من القياس المحاسبي لمعاملات الوقف وأثرها في ترشيد القرارات وفقاً للجنس

sig	t	الوسط الحسابي للاستجابات وفقاً للجنس				أسس القياس المحاسبي وأثرها في ترشيد القرارات
		أنثى		ذكر		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
**٠.٠٠٢	١.٣١٩	٠.٥٤٥	٣.٥٧	٠.٣٩٩	٣.٦٨	قياس الإيرادات والموارد على أساس القيمة المحصلة بها
٠.٦٤٢	٠.٤٦٦	٠.٥٥٥	٣.٥٩	٠.٤٤٤	٣.٦٣	قياس النفقات (مصروفات)

٠.٢٥٥	-١.١٤٥	٠.٥٦٠	٣.٨٧	٠.٤٧٨	٣.٧٤	قياس الموجودات الثابتة
٠.٦٩٨	٠.٣٨٩	٠.٤٩١	٣.٦٥	٠.٣٩٤	٣.٦٨	أسس القياس المحاسبي ككل
٠.٧١٣	-٠.٣٦٩	٠.٤٣٩	٣.٧٢	٠.٤١٢	٣.٦٩	ترشيد القرارات ككل

* دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥ وفقاً لاختبار (t- Test).

** دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠١ وفقاً لاختبار (t- Test).

وتؤكد نتائج الجدول السابق على عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات المستقصى منهم نحو أسس القياس المحاسبي وترشيد القرارات مأخوذاً بشكل إجمالي ونحو كل متغير من متغيراتها على حده وذلك باختلاف الجنس ما عدا قياس الإيرادات والموارد

اتجاهات المستقصى منهم نحو أبعاد مقياس كل من أسس القياس المحاسبي لمعاملات الوقف وأثرها في ترشيد القرارات وفقاً للفئة العمرية :

قام الباحثون بتطبيق أسلوب الوصف الإحصائي باستخدام كل من الوسط الحسابي (كمقياس للنزعة المركزية) والانحراف المعياري (كمقياس للتشتت)، بالإضافة إلى قيام الباحثون بتطبيق أسلوب تحليل التباين أحادي الاتجاه One –Way ANOVA حيث جاءت النتائج كما هو موضح بالجدول التالي ..

جدول (٦)

اتجاهات المستقصى منهم نحو أسس مقياس كل من القياس المحاسبي لمعاملات الوقف وأثرها في ترشيد القرارات وفقاً للفئة العمرية

Sig.	F	الوسط الحسابي للاستجابات وفقاً للفئة العمرية						أسس القياس المحاسبي وأثرها في ترشيد القرارات		
		٤٥ سنة فأكثر		من ٣٥ - أقل من ٤٥ سنة		٢٥ - أقل من ٣٥ سنة				
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
٠.٢٨٧	١.٢٧٤	٠.٤٠٩	٣.٧٧	٠.٤٠٠	٣.٦٤	٠.٤٦٩	٣.٦٥	٠.٥٣٣	٣.٣٨	قياس الإيرادات والموارد على أساس القيمة المحصلة بها
٠.٢٦٠	١.٣٥٤	٠.٣٤٩	٣.٧٥	٠.٤٤٣	٣.٦٤	٠.٤٩٥	٣.٦٢	٠.٦٣٤	٣.٣٣	قياس النفقات (مصرفات)
٠.٧٧٨	٠.٣٦٦	٠.٤٥٠	٣.٧٦	٠.٥٣٥	٣.٧٣	٠.٥١٨	٣.٧٨	٠.٤١٧	٣.٩٤	قياس الموجودات الثابتة
٠.٦٢٥	٠.٥٨٧	٠.٣٧٠	٣.٧٦	٠.٤١٧	٣.٦٦	٠.٤٤٣	٣.٦٧	٠.٤٢٩	٣.٥١	أسس القياس المحاسبي ككل
٠.١٠٣	٢.١٠٦	٠.٤٧٣	٣.٦٥	٠.٣٩١	٣.٦٢	٠.٤٢٣	٣.٧٠	٠.٢٧٣	٤.٠٣	ترشيد القرارات ككل

تؤكد نتائج الجدول السابق على عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات المستقصى منهم نحو أسس القياس المحاسبي وترشيد القرارات مأخوذاً بشكل إجمالي ونحو كل متغير من متغيراتها على حده ، وذلك باختلاف الفئة العمرية، حيث أن قيمة (ف) غير معنوية .

اتجاهات المستقصى منهم نحو أبعاد مقياس كل من أسس القياس المحاسبي لمعاملات الوقف وأثرها في ترشيد القرارات وفقاً للمؤهل العلمي :

قام الباحثون بتطبيق أسلوب الوصف الإحصائي باستخدام كل من الوسط الحسابي (كمقياس للنزعة المركزية) والانحراف المعياري (كمقياس للتشتت) ، بالإضافة إلى قيام الباحثون بتطبيق أسلوب تحليل التباين أحادي الاتجاه One –Way ANOVA حيث جاءت النتائج كما هو موضح بالجدول التالي ..

جدول (٧)

اتجاهات المستقصى منهم نحو أسس مقياس كل من القيلس المحاسبي لمعاملات الوقف وأثرها في ترشيد القرارات وفقاً للمؤهل العلمي

sig	t	الوسط الحسابي للاستجابات وفقاً للمؤهل العلمي				أسس القياس المحاسبي وأثرها في ترشيد القرارات
		مؤهل جامعي فما فوق		مؤهل متوسط		
		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
*.٠٤٥	-٠.٦٠٧	٠.٤٤٥	٣.٦٦	٠.٤٦٩	٣.٦١	قياس الإيرادات والموارد على أساس القيمة المحصلة بها
٠.٧٠٠	٠.٣٨٧	٠.٤٧٢	٣.٦١	٠.٥٠٣	٣.٦٥	قياس النفقات (مصرفات)
٠.٣٣٥	٠.٩٦٧	٠.٥١١	٣.٧٥	٠.٤٩٤	٣.٨٤	قياس الموجودات الثابتة
٠.٨٥٧	٠.٨٩٥	٠.٤٢٥	٣.٦٧	٠.٤٣٤	٣.٦٨	أسس القياس المحاسبي ككل
٠.٥٠٢	٠.٦٧٣	٠.٤٣١	٣.٦٨	٠.٣٩٢	٣.٧٤	ترشيد القرارات ككل

* دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥ وفقاً لاختبار (t-Test).

وتؤكد نتائج الجدول السابق على عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات المستقصى منهم نحو أسس القياس المحاسبي وترشيد القرارات مأخوذاً بشكل إجمالي ونحو كل متغير من متغيراتها على حده وذلك باختلاف المؤهل العلمي ما عدا قياس الإيرادات

اتجاهات المستقصى منهم نحو أبعاد مقياس كل من أسس القياس المحاسبي لمعاملات الوقف وأثرها في ترشيد القرارات وفقاً للمسمى الوظيفي :

قام الباحثون بتطبيق أسلوب الوصف الإحصائي باستخدام كل من الوسط الحسابي (كمقياس للنزعة المركزية) والانحراف المعياري (كمقياس للتشتت) ، بالإضافة إلى قيام الباحثون بتطبيق أسلوب تحليل التباين أحادي الاتجاه One –Way ANOVA حيث جاءت النتائج كما هو موضح بالجدول التالي ..

جدول (٨)

اتجاهات المستقصى منهم نحو أسس مقياس كل من القيلس المحاسبي لمعاملات الوقف وأثرها في ترشيد القرارات وفقاً للمسمى الوظيفي

Sig.	F	الوسط الحسابي للاستجابات وفقاً للمسمى الوظيفي						أسس القياس المحاسبي وأثرها في ترشيد القرارات
		موظف		رئيس قسم		نائب/مدير عام		
		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
٠.٣٥٥	١.٠٤٥	٠.٤٣٧	٣.٦٧	٠.٥٢٢	٣.٥١	٠.٤٣٨	٣.٦٧	قياس الإيرادات والموارد على أساس القيمة المحصلة بها
٠.٩٤٢	٠.٠٥٩	٠.٤٧٣	٣.٦٣	٠.٥٥٠	٣.٥٩	٠.٤٢٤	٣.٦١	قياس النفقات (مصرفات)
٠.٣٣٧	١.٠٩٧	٠.٤٩٨	٣.٨٠	٠.٥٧٣	٣.٧٦	٠.٤١١	٣.٥١	قياس الموجودات

الثابتة							
٠.٦٥٥	٠.٤٢٤	٠.٤٠٦	٣.٦١	٠.٤٩٣	٣.٦٠	٠.٤١٦	٣.٦٩
٠.٢٤٩	١.٤٠٧	٠.٥٢٥	٣.٦٣	٠.٣٧٧	٣.٥٦	٠.٤١٧	٣.٧٣

تؤكد نتائج الجدول السابق على عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات المستقصى منهم نحو أسس القياس المحاسبي وترشيد القرارات مأخوذاً بشكل إجمالي ونحو كل متغير من متغيراتها على حده، وذلك باختلاف المسمى الوظيفي، حيث أن قيمة (ف) غير

تجاهات المستقصى منهم نحو أبعاد مقياس كل من أسس القياس المحاسبي لمعاملات الوقف وأثرها في ترشيد القرارات وفقاً لسنوات الخبرة :

قام الباحثون بتطبيق أسلوب الوصف الإحصائي باستخدام كل من الوسط الحسابي (كمقياس للنزعة المركزية) والانحراف المعياري (كمقياس للتشتت)، بالإضافة إلى قيام الباحثون بتطبيق أسلوب تحليل التباين أحادي الاتجاه One –Way ANOVA حيث جاءت النتائج كما هو موضح بالجدول التالي ..

جدول (٩)

اتجاهات المستقصى منهم نحو بؤس مقياس كل من القياس المحاسبي لمعاملات الوقف وأثرها في ترشيد القرارات وفقاً لسنوات الخبرة

Sig.	F	الوسط الحسابي للاستجابات وفقاً لسنوات الخبرة								أسس القياس المحاسبي وأثرها في ترشيد القرارات
		١٥ سنة فأكثر		١٠ - أقل من ١٥ سنة		٥ - أقل من ١٠ سنوات		أقل من ٥ سنوات		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
٠.٠٥٢	٢.٦٤٣	٠.٤٢٤	٣.٧٤	٠.٤٨١	٣.٥٤	٠.٤٢١	٣.٧٥	٠.٤٤٦	٣.٥٠	قياس الإيرادات والموارد على أساس القيمة المحصلة بها
٠.٤١٠	٠.٩٦٩	٠.٤٠٤	٣.٧٦	٠.٤٩٥	٣.٥٨	٠.٤٤٩	٣.٦٥	٠.٥٦٣	٣.٥٢	قياس النفقات (مصرفات)
٠.٨٠٦	٠.٣٢٧	٠.٥١٦	٣.٨١	٠.٥٢٦	٣.٧٠	٠.٥٠٧	٣.٧٩	٠.٤٩١	٣.٨٢	قياس الموجودات الثابتة
٠.٣١٢	١.٢٠١	٠.٤١٣	٣.٧٧	٠.٤٥٢	٣.٥٩	٠.٤٠٤	٣.٧٢	٠.٤٣٦	٣.٥٩	أسس القياس المحاسبي ككل
٠.٢٧٨	١.٣٠٠	٠.٤٢٠	٣.٦٠	٠.٤٣٥	٣.٦١	٠.٤٠٨	٣.٧٦	٠.٤١٢	٣.٧٧	ترشيد القرارات ككل

تؤكد نتائج الجدول السابق على عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات المستقصى منهم نحو أسس القياس المحاسبي وترشيد القرارات مأخوذاً بشكل إجمالي ونحو كل متغير من متغيراتها على حده، وذلك باختلاف سنوات الخبرة، حيث أن قيمة (ف) غير معنوية

تجاهات المستقصى منهم نحو أبعاد مقياس كل من أسس القياس المحاسبي لمعاملات الوقف وأثرها في ترشيد القرارات وفقاً للجهة المشرفة عن العمل :

قام الباحثون بتطبيق أسلوب الوصف الإحصائي باستخدام كل من الوسط الحسابي (كمقياس للنزعة المركزية) والانحراف المعياري (كمقياس للتشتت)، بالإضافة إلى اختبار "ت" لعينتين مستقلتين حيث جاءت النتائج كما هو موضح بالجدول التالي ..

جدول (١٠)

اتجاهات المستقصى منهم نحو أسس مقياس كل من القيلس المحسبي لمعاملات الوقف وأثرها في ترشيد القرارات وفقاً للجهة المشرفة عن العمل

sig	t	الوسط الحسابي للاستجابات وفقاً للجهة المشرفة عن العمل				أسس القياس المحاسبي وأثرها في ترشيد القرارات
		وزارة الأوقاف		الإمامة العامة للأوقاف		
		الإحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الإحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
*0.027	0.634	0.473	3.63	0.411	3.68	قياس الإيرادات والموارد على أساس القيمة المحصلة بها
0.630	0.484	0.481	3.60	0.480	3.65	قياس النفقات (مصروفات)
0.871	0.163	0.500	3.77	0.523	3.79	قياس الموجودات الثابتة
0.614	0.506	0.430	3.66	0.421	3.70	أسس القياس المحاسبي ككل
0.938	0.078	0.432	3.70	0.399	3.71	ترشيد القرارات ككل

* دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 وفقاً لاختبار (t-Test).

وتؤكد نتائج الجدول السابق على عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات المستقصى منهم نحو أسس القياس المحاسبي وترشيد القرارات مأخوذاً بشكل إجمالي ونحو كل متغير من متغيراتها على حده وذلك باختلاف المؤهل العلمي ما عدا قياس الإيرادات

نتائج اختبار الفرض الفرعي الثاني : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأسس القياس المحاسبي لمعاملات الوقف على ترشيد القرارات في المؤسسات الوقفية بدولة الكويت .

ولإثبات صحة الفرضيات الفرعية ولتحديد نسبة تفسير كل بعد من أبعاد المتغير المستقل على المتغير التابع كل على حده، ولبيان أثر أسس القياس المحاسبي لمعاملات الوقف على ترشيد القرارات استخدم تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression)، حيث خضعت الفرضيات الفرعية لتحليل الانحدار الخطي المتعدد، وكانت النتائج كالتالي :

جدول (١١)

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر أسس القيلس المحسبي لمعاملات الوقف على ترشيد القرارات في المؤسسات الوقفية بدولة الكويت

المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	F المحسوب	درجة الحرية (DF)	مستوى الدلالة المعنوية (Sig.)	أبعاد المتغير المستقل (أسس القياس المحاسبي)	B	قيمة Beta	t	Sig.
ترشيد القرارات	0.565	0.319	18.098	119	**0.000	قياس الإيرادات والموارد على أساس القيمة المحصلة بها	0.264	0.284	2.277	*0.025
						قياس النفقات (مصروفات)	0.161	0.184	1.241	*0.017
						قياس الموجودات الثابتة	0.421	0.508	4.633	*0.000

* دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥ وفقاً لاختبار (t- Test)
** دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠١ وفقاً لاختبار (t- Test).

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq ٠.٠٥$) لأسس القياس المحاسبي
: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq ٠.٠٥$) لأسس القياس المحاسبي

نتائج إختبار الفرض الفرعي الثالث : لا توجد علاقة ارتباط جوهرية عند مستوى الدلالة (≤ ٠.٠٥)
(α) بين أسس القياس المحاسبي لمعاملات الوقف على ترشيد القرارات في المؤسسات الوقفية محل الدراسة .

ملخص النتائج :

(١) نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة :

(٢) نتائج اختبارات فروض الدراسة :

توصيات الدراسة :

الدراسات المستقبلية :

المراجع

أولاً : المراجع العربية

- ١ . أبو زهرة ، محمد أحمد (١٩٧١). محاضرات في الوقف ، ط٢ ، مجلد ١ ، القاهرة ، دار الفكر العربي .
- ٢ . أبو غدة ، عبدالستار وشحاتة ، حسين (٢٠١٤). الأحكام الفقهية والأسس المحاسبية للوقف ، ط٢ ، الكويت ، الأمانة العامة للأوقاف .
- ٣ . أحمد ، وليد حسن (٢٠١١). أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن الأدوات المالية على ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية - دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، مصر .
- ٤ . آدم ، صالح حامد (٢٠٠٩). أثر نماذج القياس المحاسبي في جودة المعلومات المحاسبية وقرارات الاستثمار في الأوراق المالية - دراسة ميدانية ، أطروحة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، الخرطوم ، السودان .

٥. الأسرج ، حسين (٢٠١٢). دور أدوات الحوكمة في تطوير مؤسسات الأوقاف، بحث مقدم إلى المؤتمر العام الثاني عشر بعنوان " الإدارة الرشيدة وبناء دولة المؤسسات " ، المنعقد بتاريخ ٨ - ١٠ / ٩ / ٢٠١٢ ، في المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية .
٦. إسماعيل إبراهيم يعقوب وصالح ، هلال يوسف (٢٠١٦). أثر تطبيق القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة على ملائمة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الإستثمارية - دراسة ميدانية على سوق الخرطوم لأوراق المالية ، مجلة العلوم الاقتصادية ، ١٧ (٢) ، ص ص ٦٧-٨٤ .
٧. البغدادي ، حسين فهمي (٢٠١٠). تطوير نظم المعلومات المحاسبية لترشيد اتخاذ القرارات في إطار المعايير المحاسبية للوحدات غير الهادفة للربح - دراسة تطبيقية على بيت الزكاة الكويتي ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، مصر .
٨. بكر ، بهاء الدين (٢٠١٦). محاسبة الوقف الإسلامي ، ومعايير المحاسبة الأمريكية للمنظمات غير الربحية ، مجلة أوقاف الكويت ، ١٦ (٣٠) ، ص ص ١٤ - ٤٦ .
٩. تهامي ، عز الدين (٢٠١٢). حوكمة المؤسسات الوقفية ، بحث مقدم إلى الندوة الدولية في التمويل الإسلامي بعنوان " الوقف الخيري والتعليم الجامعي " ، المنعقد بتاريخ ٢-٤/٣/٢٠١٢ ، في كلية التجارة ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية .
١٠. الجعدي ، سناء عبدالهادي (٢٠٠٧). دور وأهمية القياس المحاسبي للموارد البشرية في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة - دراسة تحليلية تطبيقية ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين .
١١. الخرافي ، عبدالمحسن الجارالله (٢٠١٣). التجربة الوقفية بالكويت ، ورقة عمل مقدمة للملتقى الثاني لتنظيم الأوقاف ، المنعقد بتاريخ ٦-١١/٧/٢٠١٣ ، في الرياض ، السعودية .
١٢. خضر ، محمد عبدالله (٢٠١٥). أسس القياس المحاسبي في المشروعات الاقتصادية وتطبيقها في المحاسبة على الأوقاف ، ١٥ (٢٨) ، مجلة أوقاف ، الأمانة العامة للأوقاف في الكويت ، ص ص ٧٧-١٠٩ .
١٣. الخيري ، أمل (٢٠٠٧). تنمية الوقف الإسلامي - تجارب عربية في الوقف ، واشنطن ، معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات .
١٤. دشاش ، عبدالقادر (٢٠١٣). أثر المعلومات المالية على ترشيد القرارات الاستثمارية دراسة حالة سوق الكويت للأوراق المالية ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر .
١٥. الرحالة ، محمد (٢٠٠٧). الجوانب المحاسبية والرقابية للوقف في الأردن ، مجلة المنارة ٢ (١٣) ، ص ص ١٥٧-٢٠٤ .
١٦. الريسوني ، أحمد عبدالسلام (٢٠١٤). الوقف الإسلامي مجالاته وأبعاده ، سلسلة الكتيبات (٣) ، الكويت ، الأمانة العامة للأوقاف .
١٧. سالم ، فضل (٢٠٠٨). مدى أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على اتخاذ القرارات المالية الرشيدة ، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في قطاع غزة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين .
١٨. شحاته ، حسين حسين (٢٠٠٤). استثمار أموال الوقف ، أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الأول ، المنعقد بتاريخ ١١-١٢ أكتوبر في الأمانة العامة للأوقاف ، الكويت .

١٩. شحاته، حسين (٢٠٠١). محاسبة الوحدات غير الهادفة للربح، القاهرة، منشورات جامعة الأزهر .
٢٠. العززي، عبدالعزيز (٢٠٠٦). دور المعلومات المحاسبية في تقييم الاستثمارات الوقفية - دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم جمهورية السودان .
٢١. العمر، فؤاد عبدالله (٢٠٠٣). التحديات التي تواجه مؤسسة الوقف وتحسين البناء المؤسسي لمواجهتها - تجربة الأمانة العامة للأوقاف في دولة الكويت، الكويت، مجلة اوقاف، ٣(٥)، ص ص ١٣-٤٠.
٢٢. العمر، فؤاد والمعود، باسمه (٢٠١٤). قواعد حوكمة الوقف، نظارة مؤسسة الوقف نموذجاً، مشروع بحثي ممول من كرسي الشيخ راشد بن دايل لدراسات الأوقاف بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية .
٢٣. لايقة، رولا (٢٠٠٧). القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار (دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، دمشق، سوريا .
٢٤. محمد، جعفر (٢٠١٦). رؤية مُعاصرة لتفاعل المُحاسبة ونظام الحوكمة لإدارة المؤسسات الوقفية بالإشارة إلى حالة المملكة العربية السعودية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، ٣(٦)، ص ص ٤١٣-٤٣٣.
٢٥. محمود، جمام ودياش، أميرة (٢٠١٧). أثر عدالة الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية - دراسة حالة عينة من المستثمرين ببورصة الجزائر، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٨(٢٦)، ص ص ١٢٣-١٤٠.
٢٦. المطوع، إقبال عبدالعزيز (٢٠٠١). مشروع قانون الوقف الكويتي في إطار استثمار وتنمية الموارد الوقفية، الكويت، الأمانة العامة للأوقاف .
٢٧. مهدي، محمود أحمد (٢٠١٥). نظام الوقف في التطبيق المعاصر - نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات الإسلامية، سلسلة الندوات (٥)، ط٢، الكويت، الأمانة العامة للأوقاف، إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية .
٢٨. الهاجري، عبدالله سعد (٢٠١٥). تقييم كفاءة استثمار أموال الأوقاف بدولة الكويت، سلسلة الرسائل الجامعية ٤ (ماجستير)، الكويت، إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية، الأمانة العامة للأوقاف .

ثانياً : المراجع الأجنبية

- 29- Hellriegel, D., & Slocum, J. W. (2011). Organizational behavior (13th ed.). Belmont, CA: Cengage South-Western.
- 30- Klinsukhon, S. (2016). Accounting Information Transparency And Decision Making Effectiveness: Evidence From Financial Businesses In Thailand, The Business And Management Review, 7(5), pp. 112-120.
- 31- Millo, Y.; Barman, E. & Hall, M. (2016). Accounting Measurement Tools And Their Impact On Managerial Decision Making, Economic Sociology, The European Electronic Newsletter, 17(2), pp. 17-23.

